تخطيط الخدمات الريفية فى أفريقيا

دكتور : محمد مصطفى حبشى

مدرس علم الاجتماع ـ جامعة أسيوط

مقدمة :ـ

تهدف دراسة الخدمات الريفية فى أفريقيا إلى إيجاد طرق لتخطيط مشروعات التنمية الريفية التى تؤثر تأثيرا فعالا على الأعداد الكبيرة من المواطنين الريفيين ذوى المصادر المحدودة والتى تؤثر على وجه الخصوص على ندرة القوى العامة المدربة وندرة القدرة المؤسسية المتاحة للتنمية الريفية فى أفريقيا ولذلك فإن نوع الخدمات الأكثر ملاءمة للمجتمع الريفى فى أفريقيا والأسلوب الذى عن طريقة يتم مساعدة القرويين هى مشاكل يجب أن نعطيها اهتماما دقيقا .

وبالرغم من أن العلم والتكنولوجيا والتجارة والصناعة هى قوى مسيطرة فى المجتمعات الكبيرة فى وقتنا الحاضر إلا أنها بالكاد تسود ربع سكان العالم فقط وبالرغم من أن الغزاة والتجديدات القادمة من الغرب قد تصدت وقوضت القيم التقليدية بالمجتمعات الريفية والعلاقات والعادات بها كما نفترض ذلك ، إلا أن هذه المجتمعات ما زالت تعيش على الزراعة ومتمسكة بتضامنها معتمدة على النظم الاجتماعية المعتادة وطرق إنتاجها .

ومن الطبيعى أن نبحث عن دليل أو مرشد فى خبرة المجتمعات الريفية الأخرى فى الماضى ويمكن للمؤرخين أن يصيغوا كيف نمت مثل هذه المجتمعات فى أوربا الوسطى خلال مراحل الإنتاج والتجارة الحرفية إلى شكلها الصناعى الحديث والمشكلة الآن هى فى إيجاد نظرية أو طرق عن كيف يمكن لأفريقيا أن تحقق النمو السريع فى البيئة الجديدة من العالم الحديث وفى هذا البحث من السهل الوقوع فى واحد من إثنين من الأخطاء ـ الأول الإعتقاد فى إمكانية التطبيق الفورى

لمجموعة المؤسسات الحديثة والأساليب الفنية التى يمكن استعارتها من الدول المتقدمة وكذلك تطبيق القوانين الاقتصادية والنمو الاجتماعى النابعة من بيئة هذه الدول — والثانى أن ننظر إلى الوراء فى المرحلة القروية للدول المتقدمة الآن وذلك لملاحظة الخطوات التى بواسطتها نمت وتغيرت هذه الدول واستخلاص النتائج حتى يمكن لأفريقيا اتباعها اليوم(١) وربما يكون الأسلوب الثانى من أكثر الأساليب الخادعة والواقع اننى أعتقد أنه تؤدى إلى نتائج أقل سواء ، فعلى الأقل أنه ينظر إلى المجتمع بطريقة ما على أنه مجتمع عضوى ويحترم نمط النمو العضوى أكثر من البناء الآلى ولكن مع ذلك فإنه أسلوب خاطىء لأن ثقل المؤسسات الحديثة يهمل كثيرا من البيئة الاجتماعية الداخلية للمجتمع الريفى كما أن محاولة إعادة التاريخ يهمل التغيرات فى العالم الخارجى — فالمجتمعات القروية بأوربا فى القرن الخامس عشر كانت محاطة بأوربا القرن الخامس عشر مع بعض الاتصالات السطحية مع دول ما وراء البحار وهى ليست متقدمة كثيرا عنها ، أما أفريقيا فى الوقت الحاضر فهى محاطة ومتأثرة بحضارة القرن العشرين الصناعية ، فعلى سبيل المثال لو قمنا بالتركيز على أحد الموضوعات بأن نسأل المؤرخ الاقتصادى عن مدى تطابق قواعده فى حالة التطابق الاقتصادى الصرف ، نجد أن مكان ما بدون طرق تؤدى إلية ومعزول عن السوق فى عام ١٥٠٠ يحتاج إلى القوة وإلى هواء وماء محليين وسرعة وصول الأخبار كسرعة الرجل على ظهر الحصان أما المجتمعات القروية فى عام ١٩٨٢ فى أفريقيا فان الطائرة تأتى إلى المكان المعزول وبدون طرق تؤدى اليه وتحمله أسلاك الكهرباء والقوة إليه ويتحدث الراديو إلى الفلاحين بعد عودتهم فى المساء من الحقول .

ومع ذلك فهناك فجوة بين الدول المتقدمة اليوم وبين جميع المجتمعات القروية سواء فى عام ١٥٠٠ أو فى عام ١٩٨٢ وهذه الفجوة لها عديد من السمات العامة فهناك عديد من نفس الأشياء يجب تنفيذها فيجب تعليم المهارة : مهارة المهندس

---

(1) Hunter, Guy, Modermizing Peasant Societies - A Comparative Study Aria and Africa, Oxford University Press London, 1969, P. 3.

وإدارة المصنع والمدير العصرى، ويجب على المؤسسات أن تكون قادرة على التوفيق بين حاجات المجتمع التجارى والصناعى وإذا لم يستطع التاريخ أن يقدم طريقة عمل الأشياء فإنه يستطيع أن يقدم التوجيهات الإيحائية للنظام الذى أدى إلى التغيرات التى حدثت فى الماضى ولذلك فان هذا البحث يشتمل على عنصرين : يتكون العنصر الأول، مراجعة المشروعات السابقة والثانى : يشتمل على مسوح القطاع الريفى فى بعض دول أفريقيا فى كينيا وتانزانيا وغيرها على سبيل المثال، وذلك لإيضاح أوجه الاختلاف فى التخطيط والتنفيذ وكذلك اختلاف البيئة التى تقع فيها المشروعات وذلك لاستخلاص الدروس المستفادة فيما يختص بتخطيط مشروعات التنمية الريفية فى أفريقيا فى المستقبل، ذلك بالإضافة إلى تناول استراتيجية جديدة لتخطيط الخدمات الريفية فى أفريقيا .

مفهوم جديد للتنمية الريفية فى أفريقيا وأهدافها .

لتحديد وتعريف التنمية الريفية يجب أن نبدأ بإلقاء الضوء على النظام الاقتصادى للبلاد النامية والنموذج الشائع المعروف بنموذج لويس Luis Model يرى أن البلاد النامية هى ذات النظام الاقتصادى المزدوج Dual Econorics حيث أن كلا من هذه البلاد يحتوى على قطاع رأسمالى Capitalist Sector وقطاع لاقتصاديات الكفاف Substmce Sector

وأن سلوك كل قطاع يختلف اختلافا جوهريا عن الآخر(١) .

وقطاع اقتصاديات الكفاف وبمعنى أوسع القطاع التقليدى Traditinal Sector يتضمن المشروعات المنزلية التى تتبع الأساليب التجارية والإنتاجية التى كانت سائدة قبل التصنيع ويتكون هذا القطاع كذلك من المزارعين الفلاحين وعدد قليل من التجار والصناع وتوجد عمالة زائدة فى هذا القطاع طوال العام ما عدا أوقات قليلة من فصول السنة .

1—Kulp, Karl M., Rural Dcvelopment Plaming-Systems Analysis And Working Metnod, Prodeyer Pilishers, Inc., Neue York, 1970, p. 13.

أما القطاع الرأسمالى الذى يطلق عليه القطاع الحديث فيتكون من مشروعات مشتركة أو هيئات حكومية منظمة كما هو الحال فى الأمم المتقدمة مع وجود التمويل الحديث والتكنولوجيا الحديثة وينتشر هذا القطاع جغرافيا كالجزر فى بحر من مشروعات الخدمات .

فى التخطيط للخدمات الريفية يتركز الإهتمام أساسا على تحقيق النهوض الإقتصادى فى القطاع الحديث وذلك بالتوسع فى هذا القطاع حتى يستوعب العمالة الزائدة بالقطاع التقليدى ولكن تبين أنه من المستحيل تحقيق ذلك ويندر لمعدلات الإدخار الممكنة أن تقوم بتوفير الإستثمارات الكافية لأعداد الأعمال لمقابلة الزيادة الطبيعية فى العمالة الزائدة فى القطاع التقليدى وبالإضافة إلى ذلك أنه ما لم ترتفع إنتاجيه ودخل القطاع التقليدى فانه لا يستطيع توفير الطعام أو إمداد الأسواق لتدعيم القطاع الحديث النامى .

وهكذا يجب التركيز أكثر وأكثر على رفع إنتاجية القطاع التقليدى كما يجب رفع دخله ولذلك يمكن تعريف التنمية كنظام بأنه مجموعة من أنشطة التنمية الاقتصادية والإجتماعية الخاصة بعملية تغيير القطاع التقليدى ككل .

وهذه الأنشطة تتطلب مجموعة من الأساليب التخطيطية تختلف عن تلك الأساليب المستخدمة فى القطاع الحديث وتقع هذه الأنشطة أساسا فى القطاع الزراعى المعروف بتمسكه بالتقاليد ومراعاتها .

ويمكن تعريف التنمية الريفية فى هذه الدراسة بأنها تعنى تحسين المستويات المعيشية لجماهير الشعب ذوى الدخل المنخفض المقيمين فى المناطق الريفية وأن تتم عملية تنميتهم بالتدعيم الذاتى Self. Sustaning والإتجاه نحو الأعمال الحرفية لزيادة الدخل ويتضمن هذا التعريف البسيط نقاطا هامة لها دلالات ذات معنى عن كيفية تخطيط وتنفيذ برامج الخدمات الريفية .

— I bid, PP. 13-14.

هذه النقاط هى :—

١ — تحسين المستويات المعيشية اللازمة لحياة السكان بما فى ذلك وضع الأولويات فى التعبئة وتوزيع الثروات وذلك من أجل الوصول إلى التوازن المرغوب بين الرفاهية وبين الخدمات الإنتاجية المتاحة لاستمرار حياة القطاع الريفى .

٢ — أحداث تغير إجتماعى ريفى مرغوب فيه نتيجة لتطوير وتنظيم بيئة المجتمع الريفى وموارده المتاحة وتنميتها إلى أقصى حد ممكن بالإعتماد على المجهودات المحلية والحكومية المتناسقة على أن يكتسب كل منها قدرة أكبر على مواجهة المشكلات الموجودة بهذا المجتمع نتيجة لهذه العمليات .

٣ — إن مشاركة الجماهير تتطلب أن تعتمد التنمية الريفية أساسا على إحساس أفراد هذه المجتمعات الريفية بمشاكلهم واشتراكهم فعليا فى الخطة التى يمكن بها مقابلة هذه المشكلات والوصول إلى حل مرضى لها وتنبعث برامج النهوض بالمجتمع الريفى من أفراد المجتمع ذاته ويشتركون فى إعدادها وتنفيذها اشتراكا فعليا .

٤ — إن مشاركة الجماهير تتطلب التأكيد على توزيع الثروات على الأقاليم والطبقات ذات الدخل المنخفضين والتأكيد من خلال اختيار المؤسسات على أن الخدمات الريفية والإجتماعية والإنتاجية تصل فعلا إلى السكان .

٥ — يتوقف سلوك أفراد هذا المجتمع على طريقة معيشتهم وتكفيرهم وتعتمد التنمية الريفية على مدى تكيف هؤلاء الأفراد الريفيين وقدرتهم على التعليم وعلى مدى إمكان تغيير ثقافتهم وقيمهم الإجتماعية التى تمكنهم من رفع مستوى معيشتهم ورفع دخلهم .

٦ — تتطلب عملية التدعيم الذاتى تطوير المؤسسات على المستوى المحلى والإقليمى والقومى للتأكيد على الإستخدام الفعال للمصادر القائمة وتجنيد المصادر المالية

والإنسانية الزائدة للتطوير المستمر لقطاع الخدمات وهكذا فان التدعيم الذاتى يعنى المشاركة كما تتميز ببساطة بالوصول إلى تحسين المستويات المعيشية للسكان من خلال برامج التنمية .

ونتضح مما سبق أن التنمية الريفية تعتمد على تنمية المجتمع المحلى باعتبارها عملية تعبئة وتنظيم جهود أفراد المجتمع وتوجيهها للعمل المشترك مع الهيئات الحكومية لحل مشاكل المجتمع وتحقيق التنمية الشاملة بالاعتماد على التخطيط المحلى والرعاية والخدمة الاجتماعية وبذلك تعنى تنمية المجتمع الريفى مساعدته على تنمية قدرته على الإنتاج أى تطوير الإمكانيات ـ الإنتاجيةالمتاحة وتطوير كفاءة الأفراد الإنتاجية عن طريق تخطيط محلى متكامل يشتمل على الموار دالبشرية وبرامج لأعداد أفراد المجتمع لتنفيذ المشروعات والخدمات المتفق عليها بالاعتماد على الجهود الأهلية والحكومية معا .

كذلك يتضح أن الأهداف الرئيسية لتنمية المجتمع على وجه العموم هى تنمية الإنسان كعضو فى المجتمع كما أن التنمية من أجل الإنسان هى من أغراضهاالأساسية والرئيسية أيضاً وهذا يدل على أن مقياس التنمية الحقيقية هو تحقيق الإمكانيات الإنسانية ومقدرة الإنسان على التحكم فى البيئة كما يدل على أنه فى حالة زيادة التقدم المادى بدون زيادة مساوية فى نمو القدرات ـ الإنسانية والمنظمات الإجتماعية تكون سطحية ووقتية .

ويجب أن نفرق بين الأهداف العامة للتنمية أى الأهداف على مستوى الدولة ككل والأهداف الخاصة للتنمية أى الاهداف على مستوى المجتمع المحلى والأسرة والفرد .

فأهداف تنمية المجتمع على مستوى الدولة هى :

أولا ـ تحسين شامل لكافة الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية والثقافية فى المجتمعات المحلية لا سيما المختلفة منها والتى ظلت لفترات طويلة محرومة من كل

الخدمات ما عدا النادر منها وتمتد هذه الخدمات إلى الميادين الصحية عن طريق الوحدات الصحية والتثقيف الصحى وخدمات الصحة الوقائية وإلى الميادين الزراعية والبيطرية والإرشاد الزراعى والتوسع الأفقى والرأسى فى الزراعة غير أن الأهداف العامة للتنمية الإجتماعية والإقتصادية للمجتمع العام — بصورة متناسقة تعمل على تيسير الأهداف العامة للدولة فى رفع المستوى الإجتماعى والإقتصادى للبلاد وفى سبيل تحقيق هذه الأهداف تقوم الدولة حسب التشريعات المختلفة وتشجيع إنشاء الجمعيات سواء كانت استهلاكية أو تعاونية زراعية أو صناعية ولاتقتصر أهداف مثل هذا التنظيم على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية مثل التسليف الزراعى أو الائتمان التعاونى أو التأمين التعاونى على الماشية وما إلى ذلك بل أنه يسعى إلى أهداف ابعد مثل إتاحة الفرصة أمام المواطنين لممارسة الحياة التعاونية الإشتراكية بصورة فعالة واسهامهم فى رفع مستويات المعيشة وفى بيئاتهم المحلية ولا شك أن كل هذا يؤدى إلى تدعيم الوعى الجماعى وتقوية الروابط الديمقراطية والإجتماعية بين المواطنين .

ثانيا — تحقيق التكامل بين تنمية المجتمعات المحلية والتنمية القومية فالتنمية فى المجتمع العام بأهدافها هذه تخدم فى نفس الوقت أهداف المجتمعات المحلية داخل المجتمع العام ومن ثم فمن الضرورى أن تتماشى أهداف التنمية فى المجتمعات المحلية مع أهداف التنمية فى المجتمع العام مع ملاحظة أن أهداف التنمية الإجتماعية فى المجتمعات المحلية وخاصة المجتمعات الريفية هى العمل على تغيير أفكار وقيم وبيئة المواطنين وإثارة وعيهم نحو مشاكلهم حيث يتلقون خدمات الحكومة ويتفهمونها بعقلية متفتحة ومن ثم يبذلون جهدا كبيرا فى التعاون مع من يقدمون لهم تلك الخدمات وبذلك تتاح الفرصة أمام الإنتفاع الكامل بامكانياتهم وإمكانيات البيئة فى معالجة مشاكلهم ورفع مستواهم الإجتماعى .

ومن الواضح أن هدف التنمية الإجتماعية فى المجتمع المحلى هو التغيير الهادف البناء وعلى هذا فإن كلما كان الاعتماد على البيئة ومصادرها كبيرا كلما كان النجاح

حليفا للعمل ومن ثم يتيسر للحكومة أن تترك التنمية على مستوى المجتمعات وتتفرغ هى للتنمية على مستوى الدولة .

وعلى هذا فانه يمكن توضيح أهداف تنمية المجتمع المحلى فى الآتى :

(أ) الحث على التغير الاجتماعى من أجل التحسين المادى والانسانى المتوازن.

(ب) تقوية البناء التنظيمى بطريقة تسهل التغير الاجتماعى وتسهل عمليات التقدم .

(ج) كفالة الامكانيات الكاملة للمشاركة الشعبية فى عمليات التنمية .

(د) تحقيق العدالة الاجتماعية بتمكين الجماعات على كافة مستوياتها ونوعياتها من التعبير عن آمالهم وان يشاركون فى أنشطة المجتمع .

ولتوضيح مدى صحة هذه الاهداف فانه يبدو من المناسب أن نبين باختصار الظروف التى تظهر منها الحاجة إلى تنمية المجتمع فالمجتمعات الريفية بالبلاد ذات الدخل المنخفض مثل أفريقيا قد حققت فى الماضى مستوى معين من التوازن من الناحية الاجتماعية والسياسية فمنظماتهم الاجتماعية والسياسية التقليدية وثقافتهم وتكنولوجيتهم التقليدية كافية لتأكيد ذلك وإذا حدث ــ التغير فانما يحدث غالبا فى الطبيعة بمعنى التحكم فى مصدر الكوارث الطبيعية حتى أنه فى القرن التاسع عشر عندما أدت التغيرات فى بيئة المجتمعات الريفية إلى اضطراب التوازن التقليدية كان هناك قليل من حالات الاستجابة من هذه المجتمعات فى شكل بعض حركات التنمية الريفية التى قامت بها بعض القيادات الريفية الأهلية .

وقد قويت الحاجة إلى أنشطة تنمية المجتمع بظهور المجتمع الاكبر الجديد الممثل فى الامة بحاجاتها وضرورات وجودها فى البيئة الدولية المتحركة المتنافسة نجد أن الأمة الناشئة لديها فرصة ضئيلة لتمهيد السبيل إلى التغيرات ــ الضرورية فى مؤسساتها

— U.N.tPopulor Participation In Development, Emerging Trends Iç Community Development tNew York, 1971, P. 10.

الداخلية بإدخال التكنولوجيا الحديدة واستيراد الأفكار الثقافية الحديدة والقيم الاجتماعية الحديدة وخلق مطالب جديدة للفرد فالمجتمعات الريفية التقليدية بتكنولوجيتها البدائية وتنظيمها الاجتماعى الجامد وولائها المحدود لايستطيع أن تساهم كثيرا فى تحقيق حاجات الأمة وبدلا من ذلك نجد أن التوازن الثابت الذى يتميز به المجتمع الريفى قد تقوض بظهور الأمة الدولة والتحرك نحو التحضر وقد قامت الحكومات الوطنية فى عدد من البلاد المنخفضة الدخل بإدخال برامج لتنمية المجتمع لإنقاذ المجتمعات الريفية من عدم التكامل وإنقاذها من دائرة الركود وتمكينها من مقابلة حاجات المجتمع الأكبر فتتمكن بذلك من المساهمة فى تقدم الأمة والاندماج فى حياتها .

وهناك أسباب إنسانية قوية لإعطاء الأولوية للخدمات الريفية فى أفريقيا فكلما كانت الزيادة فى الإنتاج القومى الضخم تذهب مباشرة إلى الأسر الفقيرة فى البلد كلما كان هناك تأثير كبير مباشر على زيادة رفاهية الشعب فإذا كان الدخل له فائدة حدية منخفضة فإن هذه الفائدة تزداد بالزيادة المباشرة فى الدخل وذلك بالنسبة للدخل المنخفض لطبقات الشعب .

وهناك أسباب اقتصادية أخرى قوية لإعطاء الأولوية للخدمات الريفية منها تعبئة مصادر الأيدى العاملة العاطلة والإقلال من استثمار الجهود نظير أجر منخفض وبالإضافة إلى ذلك فإن زيادة إنتاج المواد الغذائية يجعل من الممكن مساعدة السكان الحضريين بدون استخدام التبادل الأجنبى فى المواد الغذائية وتستفيد الزيادة النقدية فى القرية فى البضائع والأقمشة وماكينات الحياكة والدراجات وأجهزة الراديو . . . الخ من الأدوات التى يمكن تصنيعها أو جمعها فى الأمم النامية وبذلك تعمل الخدمات الريفية على خلق السوق وإعداد المواد الغذائية لتدعيم هذا التصنيع .

خبرت فى تخطيط وتنفيذ الخدمات الريفية فى أفريقيا :

لتحقيق أهداف التنمية الريفية فى أفريقيا يتطلب إمعان النظر فى التفاعلات بين ثلاث مجموعات من العوامل يمكن تصنيفها فيما يلى(١) .

أولا — السياسات القومية National Politics مثل نظم ملكية الأرض وسياسات التثمين والتسويق وبناء الأجور والسياسات والتكنولوجية .

ثانيا — الأنظمة الإدارية Administrative Systems مثل درجة المركزية واللامركزية فى البناء الحكومى .

ثالثا — التطور المؤسسى الشامل Overall Intitutional Development

بما فى ذلك توزيع مسئولية التنمية بين الإنشاءات الحكومية المنظمة والإنشاءات شبه المستقلة بذاتها والإنشاءات التجارية والتقليدية الأهلية والأجهزة المنتجة .

والتفاعل بين هذه العوامل المختلفة معقد ومتنوع تنوعا شديدا . وعلى أى حال فإن الأدوات المتاحة لتحليل تأثير هذه العوامل على تحقيق الأهداف قليلة ولا يوجد مجموعة بمفردها يمكن تطبيقها عالميا . كذلك لا يوجد إطار منهجى يمكن تطبيقه فى الواقع لتقرير الأولويات أو توضيح الكماليات بسبب ندرة المعلومات وخاصة نقص الأيدى العاملة ونقص القدرة المؤسسة المتاحة لتخطيط الخدمات الريفية بافريقيا وإنما يوجد فقط قائمة بالخبرات القائمة على تحليل الضغوط والاحتمالات التى تواجه تخطيط وتنفيذ البرامج والأساليب الفنية التى تستخدم وفاعلية هذه الأساليب فى تقدم العمل فى المشروعات .

ولتقديم صورة للتنمية الريفية المشتقة من هذه الخبرات فإن الدراسة فى هذا البحث قد ركزت على خمسة أسئلة متداخلة هى :—

١ — هل البرامج الموضوعة ثم توجيهها مباشرة نحو السكان من ذوى الدخل المنخفض ؟

— Lele Vma, ''Designing Rural Development Programs : Lessons Fram Past Experiences in Africa. ''Economic Development and Culture change Fhe University of Chieagv Press, V.S.A., Volume 24, N. 2, Janvariy 1976, Volume 24, N. 2, Janvariy 1976, P. 289.

٢ ــ إلى أى مدى كانت البرامج مؤثرة فعلا فى تحسين المستويات المعيشية لجماهير السكان الريفيين من ذوى الدخل المنخفض ؟

٣ ــ ما هى الضغوط التى واجهت البرامج المحققة للتنمية الريفية ؟

٤ ــ وكيف تم مواجهة هذه الضغوط ؟

٥ ــ ما هى المستخلصات الناجمة عن إنجاز البرامج السابقة وذلك فيما يختص باختبار الجماعات وأنماط الأهداف والسياسات والمؤسسات حتى يمكن تحقيق أهداف التنمية الريفية ؟

وإن إمعان النظر فى هذه الأسئلة يتطلب الاهتمام الخاص بالسمات المميزة للتنمية الريفية بالبلاد الأفريقية وطبيعتها والتى تستلزم أساليب تخطيطية خاصة ويمكن عرض هذه السمات فيما يلى (٦).

١ ــ توزيع المسئولية :

إن الهيئة الواحدة أو المشروع العام يتحمل المسئولية الكاملة عن المشروع الرأسمالى . أما المشروع الخاص بتبنى الريفيين فى منطقة معينة لزراعة أنواع جديدة من المحاصيل أو تربية أنواع جديدة من الحيوانات فإن ذلك ربما يتطلب مشروعات عن طريق مختلف الإدارات بوزارة الزراعة مثل إدارة البحوث والادارة الهندسية وغيرها . وكذلك يتطلب مشروع من هيئة القروض ومشروع من الخدمة التعاونية وربما يتطلب كذلك شركة من شركات المقاولات والتصدير مع مساعدة الحكومة لها وتحت اشرافها . واخيرا فان ذلك يتطلب أن يقوم الفلاحين أنفسهم باتخاذ القرار النهائى . ولذلك فإن الزيادة فى الدخل هى نتيجة الاعتماد المتبادل على الهيئات بالإضافة إلى مسئولية وجهود الفلاحين أنفسهم وبينما المشروعات فى القطاع الرأسمالى يتطلب التنسيق بين المشروعات إلى درجة ما . فإن المشروعات فى القطاع الراراعى يتطلب فى الغالب جهود المكروعات المتعددة على اختلاف أنواعها .

---

(٦) —Kulp, Karl M., OP. Cit, PP. 15-17.

٢ ــ الوحدات الصغيرة :

يوجد فى المشروع درجة عالية من التوزيع الجغرافى فى التنمية الريفية فإن نشاط الهيئات فى المشروع ربما يتم أو يحدث فى نفس الوقت فى مئات من المناطق المستقلة حيث إن هذه الأنشطة ربما تتطلب تعديل محلى لمواجهة الظروف المختلفة . فالتنسيق ربما يتم على مختلف المستويات.

٣ ــ تماثل الوحدات :

فى القطاع الصناعى يتم التعامل مع كل وحدة إنتاجية كمشروع موحد . أما الوحدات الإنتاجية فى القطاع الزراعى فإنه يمكن التعامل معها كوحدات مستقلة بذاتها لأغراض تخطيطية . وكلما زادت درجة تأخر البلد كلما قلت الاختلافات بين المزارع فى المناطق الزراعية . وهذا يعمل على تسهيل وظيفة التخطيط تسهيلا كبيرا . وهذا يعنى أنه كلما قلت البيانات المتاحة بسبب تأخر البلد كلما قل الاحتياج إلى هذه البيانات .

٤ ــ الاختبار التمهيدى :

يقوم المهندسون بتفسير تفضيلات المشروعات الرأسمالية قبل بدء العمل . أما فى الخدمات الريفية فإن تفسير هذه التفضيلات يجب أن يتم عن طريق الاختيار التمهيدى . ولا يمكن نقل التكنولوجيا بدون بحث تطبيقى فالمحاصيل الجديدة وتربية مختلف الحيوانات والممارسات الثقافية الجديدة يجب أن يتم اختبارها فى مراكز البحوث فى الإقليم وغالبا ما يتم تعديلها ، وهكذا يجب أن يتم اختبارها وتجربتها فى المزارع التجريبية . وأن سير العمل الإدارى يجب فى المشروعات أن يتم اختباره اختبارا تمهيديا فى أحد الأقاليم ثم فى عدد قليل من الأقاليم وذلك قبل التوسع فى تطبيقه .

٥ ــ نظام العمل أو التوظف :

تحتاج التنمية الريفية إلى أعداد كبيرة من العاملين الميدانيين من أجل التغير .

بمعنى عاملين من مختلف المؤسسات الخدمية الذين يقومون بالاتصال بالفلاحين وتنفيذ الخدمات وتقوم الأنظمة التعليمية فى أغلب الأمم النامية تخريج عدد قليل من المواطنين من ذوى المؤهلات ــ المطلوبة لنظام العمل وذلك يؤدى إلى بطء نمو القوى الوظيفية . فان القوة الوظيفية ومقدراتها سوف تحدد على وجه العموم التنمية الريفية بدرجة أكبر من إتاحة المصادر المالية .

٦ ــ تعبئة العمالة الزائدة . .

يشتغل العامل الزراعى عموما مائة يوم تقريبا خلال العام . لذلك يوجد كثير من العمالة الزائدة . ماعدا فى مواسم زراعة المحاصيل الأساسية وأن فرصة الإنفاق بعيدا عن موسم العمل تكون معدومة . وبناء على ذلك فان الهدف الرئيسى للخدمات الريفية هو استغلال هذه المصادر الطبيعية الرئيسية للأمة النامية . وأن معونات المشروع الرأسمالى يجب أن تدفع نقدا وأنه يجب تغطية الإستثمار الكامل عن طريق الإعتمادات من المدخرات النقدية لأصحاب الأعمال ــ أو من ميزانية التنمية . وهنا نجد أن العمال لديهم فرص واضحة للانفاق . أما فى التنمية الريفية نجد العكس فان فرص الإنفاق للايدى العاملة تكاد تكون منعدمة . ويساهم الفلاح بمجهود شاق مع استثمار الأيدى العاملة لأسرته نظير أجر فغالبية السكان الريفيين فى أفريقيا يحصلون على دخول منخفضة وبالرغم من ثبات الإختلافات النسبية للدخل مع بعض الإستثناءات الواضحة الا أن دخول الذين يطلق عليهم الطبقات الريفية الغنية عموما منخفضة . كما أن السكان ذوى الدخل المنخفض لا تتركز فى قليل من الأقاليم كما هو الحال فى بعض دول أمريكا اللاتينية بل تشمل جميع القطاع الريفى . وأن إتساع مدى الإنتاجية المنخفضة والدخول المنخفضة يعنى أن الفئات المسئولة المحتملة فى أفريقيا كبيرة وخاصة فيما يتعلق بالتمويل والقوى العاملة المدربة والقدرة المؤسسة المتاحة لتخطيط وتنفيذ برامج التنمية الريفية .

وبالنظر إلى هذه السمات الخاصة بالدول الأفريقية يتبين أنة باستثناء ملاك المساكن فى كينيا فإن البرامج التى تم اختبارها للتحليل كانت موجهة جزئيا نحو تحسين المستويات المعيشية للسكان الريفيين من ذوى الدخل المنخفض فعل سبيل المثال بالرغم

من أن إتحاد – التمويل الزراعى و نظم تربية الحيوانات كانت تهدف إلى تطوير كل من القطاع التجارى القائم وقطاع الخدمات التقليدى فان نسبة معينة من مصادرها قد خصصت لتطوير القطاع الزراعى من محدودى الدخل . كذلك تضمنت انظمة تصدير المحاصيل الزراعية والتى كانت تشرف عليها شركة إنتاج – الشاى فى كينيا والشركة البريطانية الأمريكية للدخان فى تانزانيا تضمن نشاطها تنمية الملاك الصغار من ذوى الدخل المنخفض ولذلك فإن هذه البرامج كانت تمثل خطوة كبيرة نحو تحقيق أهداف التنمية الريفية . وعلى أى حال فان هذه البرامج عموما لم تكن لها فاعلية فى إتمام عملية تنمية ذى القطاع الدخل المنخفض بالتدعيم الذاتى .

وتشير الخبرات السابقة فى أثيوبيا وكينيا حيث تسود فيهما عدم المساواة فى توزيع الملكية إلى أن جهود البرامج لتحسين الدخول بين الجماعات ذات الدخل الدخل المنخفض لم تحقق–أهدافها بسبب ضعف هذه البرامج كما فشلت فى إعادة تنظيم الملكية وفى مثل هذه الظروف كان يجب أن يكون هناك تغيير فى توزيع حقوق الملكية كجزء هام من استراتيجية التنمية الريفية .

وفى أثيوبيا تم استبعاد عدد كبير من الفلاحين من الإستفادة من خدمات مشروع – تشيللو للتنمية الزراعية

Chilalo Agricultural Development Unit

كذلك كان لمشروع مجموعة البرامج أكبر الأثر فى إيقاف التوسع فى نزع الملكيات الذى بدأت الحكومة فى تنفيذه مع إدخال تكنولوجيا جديدة فى منطقة مشروع تشيللو ومن ناحية أخرى – أدت هذه المشروعات إلى تسهيل استفادة صغار الفلاحين من اعتمادات هذه المشروعات وهكذا اتجهت فائدة هذه البرامج والخدمات لصالح السكان الريفيين من ذوى الدخل المنخفض وعلى أى حال فإن هذه الخطوات لم تؤكد المشاركة الكاملة فى أنشطة البرنامج من جانب – الجماعات ذات الدخل المنخفض وخاصة المستأجرين . وتشير الإحصائيات الحديثة إلى أنه فى عام ١٩٧٣ أن ٥٠٪ من المستفيدين من الإعتمادات من مشروع مجموعة البرامج السابقة كانوا من المستأجرين . وأن قلة مشاركة المستأجرين كانت نتيجة عدم

الشعور بالأمن على ملكيتهم وارتفاع الإيجارات وأن أغلب المستأجرين يعانون من صعوبة الحصول على عقود إيجار سنوية والتى كانت من شروط الاستفادة من خدمات المشروع [١] .

كذلك فى كثير من الدول الأفريقية كان الفشل فى الوصول إلى رفع مستوى المعيشة نوع من الشعور بخيبة الأمل أو عدم الرضا فضلا عن عدم تمكن بعض المشروعات الحكومية من تحقيق الأهداف المحددة لها مما أدى إلى استمرار التزايد المطرد فى عدد السكان وفى كثافة المدن وتضاعف نسبة البطالة . ولذلك نجد فى خلال العشرين سنة الأخيرة قامت جميع الدول الأفريقية المستقلة تقريبا بوضع خطط للتنمية ومشروعات للخدمات تهدف إلى — إبراز بعض الأهداف الاجتماعية الجوهرية مثل ضرورة زيادة دخل الفرد وتحسين أو رفع مستوى التعليم والصحة والتغذية وغيرها من عوامل التنمية الإجتماعية . كذلك ظهر اهتمام خاص وجاد بالعمل على تخفيف حده التفرقة أو عدم المساواة الإجتماعية وتوزيع الدخل القومى بقسط أوفر من العدالة وبالإسراع فى أحداث التغير الإجتماعى المنشود . وقد واجه المخططون نماذج متعددة من الإجراءات التى يمكن إتخاذها لمعالجة الأوضاع الخاصة بتوزيع الدخل — فى كينيا مثلا رأى المخططون أن نشر الطابع الأفريقى قد يساعد على التخلص من أهم عوامل عدم المساواة فى توزيع الدخل بين السكان الأصليين للبلاد أما فى تونس فقد عقد الأمل على تغيير الهيكل التنظيمى للدخول مع ضمان حد أدنى للدخل وتوفير أو تحقيق العمالة الكاملة حتى عام ١٩٧٠ من جهة ثم العمل على تطوير النظم التقليدية للزراعة وتنمية المناطق التى لم تنل حظا وافيا من الإهتمام من جهة أخرى . ذلك بالإضافة إلى القيام بحركة مناسبة — للاصلاح الزراعى على تصاحبها حركة أخرى لإنشاء الجمعيات التعاونية ودعم ما هو قائم بالفعل من تلك الجمعيات الأمر الذى سوف يعطى أهمية خاصة للاستفادة بالعنصر البشرى عن طريق اعداد وتكوين كوادر جديدة للاستعانة بالطاقات الجماعية لدى الغالبية العظمى من السكان ، غير أن

---

(1) — Lele, Uma, OP. Cit, PP. 290-294.

عددا كبيرا من تلك الجمعيات الزراعية قد صادفته بعض العقبات كالنقص فى الكوادر ذات الخبرة الفنية والتلاعب فى الحسابات وعدم القدرة على بث روح — الشعور بالمسئولية الجماعية لدى العاملين وفى بعض البلدان اقترن التخطيط بالرغبة فى توجيه عجلة تطوير المجتمع نحو الإشتراكية ما دام الغرض الأساسى هو خلق ظروف اقتصادية وإجتماعية أكثر عدالة وإعادة توزيع الثروات عن طريق تدخل الدولة مع تشجيع القطاع الخاص فى نفس الوقت على أن يضم جهوده إلى جهود القطاع العام لإمكان تحقيق الأهداف الإجتماعية لخطط الخدمات والمشروعات(١) .

وفى أفريقيا لا زالت برامج تخطيط الخدمات الريفية تمر بمرحلة التجربة أو الإختبار . ومن ثم أصبح على الحكومات والمخططين أن يواجهوا العديد من المشكلات الناجمة عن نقص الإمكانيات أو المقومات الأساسية وعدم وجود المصطلحات الفنية والأساليب والمناهج اللازمة لوضع الخطط المطلوبة فضلا عن الإفتقار إلى الموارد البشرية والمالية .

وعندما بذلت الجهود الكبيرة لتبنى التكنولوجيا المناسبة لظروف صغار صغار الفلاحين كما هو الحال فى مشروع شركة الشاى فى كينيا ومشروع تشللو للتنمية الزراعية فى أثيوبيا كانت استجابه صغار الفلاحين للتجد يدات استجابة نشطة وسريعة . كذلك أستجاب الفلاحون للتجديدات التى أستخدمت فى مشروع منطقة تكا م للتنمية فى الكاميرون وذلك يرجع إلى ملاءمة هذه — التكنولوجيا مع الظروف المحلية والمناخية للزراعة .

أما سياسات التثمين والتسويق وخاصة فيما يختص بالمحاصيل الغذائية فقد أدت إلى — أحداث تأثيرات عكسية ومضادة فيما يختص بالقيام بمشروعات التنمية الريفية وكانت نتيجة ذلك حدوث تفاوتات كبيرة فى الدخل بين منتجى المحاصيل الغذائية

---

(1) —Lel, una, Op. Cit, pp. 290—294.

وغير الغذائية حتى بين الذين يشملهم مناطق المشروعات . فانخفاض أسعار المحاصيل الغذائية أدى إلى عدم التوسع فى إنتاج المحاصيل الغذائية للسوق . وذلك أدى إلى استيراد الحبوب من الخارج لمواجهة العجز القومى فى الطعام كما حدث فى مالى وأثيوبيا وواجهت البرامج صعوبات كبيرة لاقناع صانعى القرارات المحلية لوضع أثمان عاليه لتشجيع زيادة إنتاج الغذاء المحلى .

وتشير الخبره السابقة لهذه البرامج إلى أنه إذا كان الهدف من خدمات التنمية الريفية هو الحصول على فائض السوق من المواد الغذائية والتأكيد على توفير الطعام والدخول للسكان من ذوى الدخل المنخفض فى المناطق الريفية فهناك ثلاث خطوات من الضرورى توافرها فى برامج التنمية الريفية هى :

(أ) ضرورة التوسع فى الخدمات التى تؤدى إلى زيادة الانتاج .

(ب) تحسين نظم التسويق بما فى ذلك القنوات التجارية التقليدية .

(ج) تطوير البناء الريفى الأسفل وخاصة الطرق والتسهيلات المخزنية .

أما فيما يختص بالقوى العاملة المدربة فتمثل إحدى التحديات الكبيرة أمام التوسع فى الخدمات الريفية فى البلاد الافريقية . ولذلك فان الاستثمار فى تدريب القوى العاملة للعاملين على المستوى المحلى والمستوى الادارى ضرورى حتى تصل برامج التنمية الريفية إلى الجماهير من سكان الريف من ذوى الدخل المنخفض حيث تبين من الخبرات السابقة أن هناك نقص كبير فى الفنيين والإداريين ذلك مما أدى إلى عدم التوسع فى الخدمات الريفية فى أفريقيا : فعلى سبيل المثال لم يحقق مشروع البرنامج الخاص بالتنمية الريفية فى كينيا النجاح المرغوب فيه ويرجع ذلك إلى عدم توافر مستوى عال من المواطنين الكينيين الذين يصلحون لدفع برامج الخدمات والتغلب على الصعوبات الإدارية على المستوى المحلى .

نتائج دراسة الخدمات الريفية فى أفريقيا (١):

يمكن القول أن التأثير المحدود لخطط الخدمات الريفية فى أفريقيا لا يمكن أن يعزى إلى قصور فى تحديد الجماعات أو الفئات المعينة أو عدم ملاءمتها ولكن يعزى إلى عدة عوامل مترابطة منها :

١ — أن أهداف التنمية الريفية تتغير مع مرور الزمن فان العديد من المشروعات المقدمة قد تم تخطيطها ووضعها بحيث تبدو الآن مشروعات محدودة وذلك مثل زيادة إنتاج المحاصيل المصدرة من صغار الملاك .

فقد وضعت المشروعات على أساس معلومات محدودة عما هو متاح الآن .

٢ — الموضوعات السياسية وإمكانية تأثيرها على تفضيلات البرامج الفردية وفى أغلب الأحوال بالرغم من الحقيقة التى مؤداها أن التأثير المحتمل للسياسات الأهلية والمؤسسات الأهلية كان تأثيرا متوقعا الا أن السياسات القوميه لم تتغير من أجل تحسين إجراء المشروعات .

٣ — أن البرامج غالبا ماتوضع على أساس معلومات تكنولوجية غير كافية وعلى أساس معلومات وبيانات غير كافية عن مدى ملاءمتها لظروف المزرعة الصغيرة. وعند تخطيط هذه البرامج نجد أن الخبرة محدودة فيما يختص بالأشكال المناسبه من المؤسسات الإدارية وإمكانية نقلها . كذلك هناك نقص فى المعلومات عن البيئة الثقافية التى ستنفذ فيها البرامج . ونتيجة لذلك فان البرامج نادرا ماتوضع لتتوقع تأثير مثل هذه العوامل كى تعمل على إدخال التعديلات فى الخطط أثناء التنفيذ لتحقيق أقصى فاعلية .

٤ — وأخيرا والأكثر أهمية أن برامج الخدمات الريفية غالبا ماتقابل القدرة فى القوى العامله المدربة وقدرة المقدرة الإدارية .

وهذه العوامل المختلفه بالاضافه إلى أنها تفسر بوضوح حدود البرامج السابقة

(1) — Lele Umv, OP, Cit, PP. 292-307.

فان لها دلالات هامه للسياسات الدائرية المستقبلة وعن تخطيط وتنفيذ البرامج المستقبله للتنميه الريفيه فى أفريقيا . وعلى أى حال فأن الحلول قطعا دائما واضحة . وبالرغم من وضوح التغيرات اللازمة فى السياسات والمؤسسات فانها فى الغالب لها دلالات سياسيه وإداريه هامة لذلك فهى قطعا سهله التنفيذ وتقترح الخبرة السابقة الأتى :

أولا : لقد ركزت التجارب السابقة فى أفريقيا على أنه إذا كان هدف التنمية الريفيه هى مشاركة الجماهير وحيوية عملية التنمية الريفيه فان البرامج يجب أن ينظر اليها على أنها جزء من عملية ديناميكية مستمرة وإنه لتأكيد هدف مشاركة الجماعات ذات الدخل المنخفض فان بحث السياسات الدائرية والخطط القائمة فى مجتمع معين بالاضافة إلى المؤسسات الأهليه المتاحه من أجل التنميه الريفيه يجب توجيهها بوضوح كى تقدر إلى أى مدى تصل بفاعليه إلى الجماعات ذات الدخل المنخفض فى المناطق الريفيه وعلى أى حال فغالبا من الناحيه العمليه أن السياسات القوميه لا يمكن أن تتناسب مع أهداف البرامج التى تسبق هذه السياسات وفى مثل هذه الحاله فان الاختيار يكون بين عدم القيام بالبرامج وبين اختيار التأثير المحدود مع أمل تغيير السياسات مع مرور الزمن .

ثانيا : تدل البرامج السابقة على أن الجهد التخطيطى الكبير بالذات ضرورى لزيادة فعاليتها . لذلك يجب تحليل عدد من المسائل المتعلقة بالموضوع . فعل سبيل المثال هل التكنولوجيا مفيده فعلا على مستوى المزرعه ؟ هل نظم السوق القائمة تخدم بفعالية الفلاحين من ذوى الدخل المنخفض ؟ ومع بيان الروابط الاجتماعية التى غالبا ماتوجد بين الفلاحين والتجار وبيان القدره الشديدة للقوى العاملة المدربه المتاحه لإجراء توسطات السوق هل نظام التسويق الجديد — والذى يبدو مرغوبا فيه من حيث المبدأ يفيد فعلا الجماعات ذات الدخل المنخفض ؟ أو سوف يعمل على زيادة التوتر بين المزارعين والتجار مع حدوث تأثيرات عكسيه تقع على المزارعين ؟ وكيف يمكن ازالة هذه الضغوط وماهى الخطوات اللازمه لتطوير القدره اللازمه ؟

وللإجابة على هذه الأسئلة فان تخطيط برامج التنميه الريفيه سوف يتطلب بالطبع قوى عاملة كبيرة مدربة وكذلك تتطلب قدرة. مؤسسيه ومع وضوح قدراتها الشديدة فانه من المعتاد قبول أو الاقتناع بأحد الاختيارات التاليه :

(أ) أستخدام المواهب النادرة الموجوده للحصول على المعلومات الضرورية لانجاز عدد قليل فقط من برامج وخدمات التنميه الريفيه وذلك على أمل زيادة فعاليتها وبصرف النظر عن تأثيرها المحدود فان هذا الأسلوب غالبا ماينتج عنه فتره زمنيه بين التخطيط والإنجاز .

(ب) استخدام أسلوب التعليم عن طريق العمل . بمعنى القيام بعدد قليل من البرامج الرائده . علما بأنه إذا كانت هذه البرامج موضوعة على أساس معلومات محدوده فان العمل سوف يكون قاصرا من ناحية توقعات نجاحه . ولكن مع ذلك فان مثل هذه البرامج ثبت نجاحها أخيرا مع تكرارها على مستوى أوسع . وعلى أى حال فإن هذه البرامج التى تنصح بالعمل والمرونه فى تنفيذ البرامج لم تلفت نظر إلا القليل ولكن يبدو أنها ضروريه إذا تم تعديل هذه البرامج أثناء التنفيذ لزيادة فعاليتها ويمكن إعادة تكرار تجربتها وبالرغم من أهمية هذه المرونه معترف بها مبدئيا فإن تحليل هذه البرامج السابقة يدل على أن هناك عديد من الصعوبات تظهر فى التطبيق والتى تعوق قدرة البرامج على تغيير الظروف ويرجع ذلك على وجه الخصوص إلى أن البرامج الرائده قليله المصادر حتى يمكن إعادة تجربتها على مدى أوسع وذلك للتأكيد على أن التجديد والنصح والتعديلات اللازمه تبدو مرغوبة فى مثل هذه البرامج لاستخلاص الدروس المستفاده .

(جـ) والاختيار الثالث والذى نوصى به هنا هو محاولة التوفيق بين السمات المرغوبه فى الأسلوبين السابقين أى التخطيط على أساس الحصول على المعرفه المحليه والمرونه أثناء التنفيذ. وهذا الأسلوب يختلف عن الأسلوبين الأولين من ناحيتين هامتين :

الناحية الأولى : أنه يمكن أن يغطى منطقة أوسع من الناحية الجغرافية أكثر مما يتضح من الأسلوبين الأولين .

الناحية الثانية : انه يؤكد تأكيدا جوهريا على مشاركة المواطنين المحليين فى التخطيط والتنفيذ . ويتضمن هذا الأسلوب قليل من التدخل لإزالة غالبية الضغوط الملحة وإتاحة البرامج كى تطور أغراضها وذلك من خلال الأنشطة والتعرف على الضغوط والمقدرة الانسانية التطوعيه والمؤسسية والمالية التى تنمو أثناء المراحل الأولى من تنفيذ البرنامج . ولذلك تضمنت كثير من البرامج المشاركة المحلية فى تقديم الخدمات على أنه لم يتم استغلال هذا العنصر بكفاءة فى البرامج السابقة لأن المعرفة بكيفية تنظيم مثل هذه الخدمات كانت محدودة وسواء كان المخططين للبرامج من الغرباء أو من المديرين الأهليين فإنه يبدو أو جميعهم ينقصهم فهم المواطنين الريفيين التقليديين . . . وتنقصهم فهم نماذج القيادة المحلية ويبدو كذلك أن لديهم قليل من الميل نحو التجديد فى الخدمات المنظمه وقليل من الرغبة نحو نقل المسئولية إلى المواطنين الريفيين . ويؤكد مقدمى البرامج أن الغربة فى المديرين للبرنامج هى أحد الضغوط الشديدة أمام تقدم المنظمات المحلية الحيوية القوية . وأن هذا الاتجاه الذى يميل إلى الحمايه الزائدة والتقييم الزائدة للمنظمات المحلية منذ البدايه ينتج عنه الكفاءه ونقص الرغبة من جانب المواطنين الريفيين للمشاركة فى المسئولية وفى تنفيذ برامج الخدمات الريفية .

ثالثا : كذلك تقترح الخبرة السابقة أنه يجب فى أغلب الحالات اتباع المدخل التسلسلى فى التخطيط وفى تنفيذ استراتيجية التنمية الريفية بما فى ذلك إقامة أولويات واضحه وفترات زمنية محددة للأنشطة .

رابعا : وفيما يختص بانخفاض انتاجية القطاع الريفى لاقتصاديات الكفاف السابق الإشارة اليه فانه يجب إلتركيز على زيادة الإنتاج القائم على أساس متين من خلال تطوير المؤسسات بحيث يكون أكثر كفاية مع التركيز على مشاركة الجماهير .

وهناك بعض التحديات أمام تحسين الإنتاج مثل نقص التكنولوجيا والمواد المخصبة والتى تكاد تكون شائعة بين النظام الزراعى القائم كذلك ضعف الصحة

الناتجه عن مرض الملاريا بين سكان كينيا وعدم كفاية نظام الحوافز كما هو الحال فى قرية أو جاما Ujama فى تانزانيا وهنا يجب أن يتضمن البرنامج جهود عدد من القطاعات المعنية تقوم بالتخطيط والتنفيذ تحت إشراف الإدارات الإقليمية .

وبناء عليه فإن الخطوة الأولى هى تحسين قدرات الإدارة الإقليمية بالتخطيط السليم وتنفيذ البرامج الموجهة فقط نحو أنشطة إنتاجية قليلة بما فى ذلك المحاصيل الغذائية والاهتمام بإنتاج المحاصيل الغذائية حيث أن غالبية السكان من ذوى الدخل المنخفض يعتمدون فى حياتهم على هذه المحاصيل .

ويتضمن المدخل التسلسلى الجهود نحو تحسين القدرة الفنية والتكنولوجية الأهلية فى عديد من المناطق . فإذا كان يجب زيادة إنتاج كل فرد فإن المرحلة الأولى من التطور التسلسلى ربما تتضمن تحقيق زيادة فى المعدل السنوى الشامل من ٤ إلى ٥ فى المائه وتختلف الفتره الزمنية التى تتطلب مثل هذه الزيادة فى المعدل السنوى من منطقة إلى أخرى وذلك طبقا لقدراتهم والكفاية اللازمة للتنفيذ .

ولرسم خطة استراتجية للتنمية الزراعية المكثفة يجب توفر المعلومات عن حالة التربة والأمطار والإنتاج الحالى ونظم الزراعة القائمة ومشاكل القرية وكثافة السكان والعوامل الاجتماعية والثقافية وفرص التوسع فى المناطق المزروعة والمراعى والاستثمارات المطلوبة فى تطوير الطرق والأنهار ووقاية التربة . . . الخ . وعن طريق ازدياد المشاركة الشعبية فى التخطيط يمكن الوصول إلى معلومات كافية فى المجالات السابقة . وهذه العوامل لها أهمية كبيرة لتحسين كفاية الاستراتيجية . ويمكن لهذا المدخل أن يعمل على تسهيل تدريب القوى العاملة الأهلية لتنفيذ البرامج الإقليمية .

وللأسباب المتنوعة السابق مناقشتها فإن تخطيط وتنفيذ الخدمات الريفية فى أفريقيا مثل المراكز المجتمعية وتوفير مياه الشرب والعيادات الصحية والتوسع فى البرامج النسائية تتطلب اعتبارات تختلف عن تلك التى تشمل التخطيط الزراعى فمن الضرورى إتاحة مجال للاختيار الاجتماعى والمشاركة المحلية فى التنظيم وفى تقديم هذه الخدمات .

استراتيجية جديدة لتخطيط الخدمات الريفية فى أفريقيا :

يتضح من العرض السابق أن أغلب الاستراتيجات التى تهدف إلى إثارة التحديث فى المجتمعات الريفية تفترض ارتفاع نوع الحياة فى القرى التقليدية مع زيادة دخلها وسهولة حصولها على المؤسسات والخدمات والواقع أن العقبة الرئيسية أمام تحقيق هذه التغيرات غالبا ما تكمن فى الرجل الريفى نفسه الذى يكون أكثر تحفظا عند اتخاذ التجديدات المطلوبة فبالرغم من عدم تجانس المجتمعات الريفية فى آسيا وأفريقيا وأوربا وأمريكا إلا أنه يبرز قليل من العناصر الشائعة بينها ، ومن هذه العناصر الشائعة التى ظهرت هى أن الفلاحين يتميزون بالأطماح المحدودة . فالنجاح بالنسبة للجد والوالد هو النجاح بالنسبة للإبن والحفيد .

وقد أشار جورج فوستر George Foster الانتروبولوجى خلال بنائه الصورة للسلع المحدودة Imoge of Limitid Good أن الفلاح يرى جميع الأشياء الجيدة دائما فى عجز مستمر وأنه لا يوجد شىء يمكن عمله لزيادة الإنتاج وقد أوضح فوستر أن السلوك الناتج عن هذا الاتجاه هو محافظة المجتمع القروى على شكله التقيدى(١) ،وهناك تفسير غالبا ما يقدمه القرويون مباشرة . فى إحدى القرى الشمالية المنعزلة كانت زراعة القطن ناجحة خلال السنة الأولى فالمحصول كان كبيرا — وسعر السوق كان مناسبا . ولكن مع ذلك لم يستمر هذا النجاح لدى أغلب القرويين خلال العام التالى وبالاستفسار عن سبب تخليهم عن هذا الشىء النافع والمفيد — إلا أن القرويين يفسرون ذلك بأن القطن قد نما بسبب ضعف موسم نمو الأرز فى العام السابق . ونظرا إلى أن إنتاج الأرز قد تحسن بعد ذلك فقد رأى القرويون عدم وجود ما يدعو إلى بذل جهودهم فى زراعة القطن الذى كان ضمانا ضد ضعف إنتاج الأرز. وبالعكس كانت هناك قرية أخرى نشطة جداً فى زراعة المحصول الذى يعتمد عليه اعتمادا نقديا وبسؤال رئيس القرية

---

(١) George Foster Image of Limited Good
—Foster, George M., "Peasant Society and the image of limited godo American Anthropalagist 67 (1965), p. 296.

ماذا يفعل الفلاحون خلال فصول الجفاف أجاب بأنه فى هذه الأيام كان الغالب كل فرد يملك حدائق صغيرة للخضروات التى توفر له دخلا إضافيا وأضاف بأن ذلك شيئاً جديدا حيث أنه فى الأعوام السابقة كان كل فرد كسولا خلال فصول الجفاف لأنه كان فى استطاعتنا أن نحصل على كل شىء نريده من الغابة أما الآن فهناك كثير من من الأشياء والتى يمكن شراءها من المتاجر وأن كل فرد يريد دخلا .

وهكذا نجد أن إتاحة السلع تؤدى إلى خلق الطلب عليها وأن محاولات زيادة الدخل ربما تتم ببساطة عن طريق زيادة المعرفة عن السلع التى يمكن شراءها بالنقود ولكن بمعنى آخر أن طبيعة السلع التى يمكن شراءها قد تغيرت كثيرا .

فماذا يستطيع القروى التقليدى أن يشترى بالدخل الإضافى ؟ فلو افترضنا أن الغنى جدا يعيش بطريقة مختلفة عن الفقير فإن القروى الذى فى وسعه لا يستطيع أن يعيش أكثر رغدا عن جاره الذى يعيش فى مستوى الكفاف وإنما يزيد عنه بمنزل أكبر قليلا مع قليل من قطع الأثاث .

فالإضافات القليلة من الدخل لا تغير تغيرا جوهريا فى أسلوب حياته أما الآن فإن القليل من الدخل الإضافى سوف يشترى موتوسيكل أو راديو ويشترى تذكرة سينما بالمدينة ، وكل هذه أنواع من المشتروات التى تغير تغييراً خطيرا فى أسلوب حياته .

ومن هذا البعد نجد أن نفس القروى الذى اختار عدم زيادة إنتاجه فى الأعوام الماضية أن يختار أن يزيد من إنتاجه تحت الظروف المتغيرة وذلك عن طريق التعرض للمؤثرات العصرية ..

وبذلك يصبح نمط السلوك فى بعض الأوجه الهدف النهائى للبرامج والخدمات الريفية فى أفريقيا ولكن المشكلة فى تحديد ما هى أنواع المؤثرات وبأى ـ المؤثرات

وبصرف النظر عن نوعيات الخدمات الريفية فان الحكومة فى أى بلد أفريقى يمكن أن تؤثر على طبيعة وتنمية ما تتعرض له القرية لتحديثها بأسلوبين (١) :

الأسلوب الأول : عن طريق التعرض المقصود لمؤثرات التحديث وذلك عن طريق تعليم الرجل الريفى من خلال المشروعات التى تحوله نحو التجارب الزراعية الجديدة والممارسات الصحية والغذائية الحديثة وتوفير أساليب السوق الجديدة أو توفير التدريب على التنمية المجتمعية أو المهارات المهنية . ويعتمد هذا الأسلوب على الغرض الذى مؤداه أن القروى هو المقتنع والمتأثر بالتغير ولذلك يجب أن يتعلم ما الذى يتغير وكيف يتغير .

وبدون هذا الاقتناع فى التعليم فسوف تستمر المقاومة التقليدية للقروى أو إذا لم يختار أن يعمل الأشياء الجديدة فمن المحتمل أن يختار أردأ الأشياء أو — أسوأ الأشياء .

الأسلوب الثانى : عن طريق التعرض العرضى للتأثيرات العصرية فيمكن للحكومة أن تقيم كثيرا من العناصر داخل البناء الاجتماعى والإقتصادى فى الريف للوصول إلى الأفضل فيفترض أن الاتصال بالعالم الخارجى يحفز على الاستجابة وأن التأثيرات المباشرة تغير من العقلية التقليدية وتؤدى إلى التغير فى وقت قصير نسبيا . فإذا قامت الحكومة بتعمير الطرق فإنها بذلك تستطيع أن تؤثر على سهولة وصول القروى إلى العالم الخارجى .

ويمكن للحكومة أن تحدد بعض أوجه التحديث فى المناطق الريفية بتوفير المدارس والعناية الصحية وغيرها من الخدمات الريفية التى تعتدى على شعور القروى بدون قصد حتى تناسب ظروفه الخاصة ولكنها لا تتحكم فى النتائج .

---

(١) — Murray, Charles A., A Behavioral Study of Rural Modermifation- Sociu and Economic Change Ant hai Village, Praeger Publishers, U.S.A., New York, 1977, PP. 23-24.

وبناء على ما تقدم فإن التخطيط السليم والتنفيذ الكفء للخدمات الريفية تتطلب من المسئول عن هذه الخدمات أن يتعرف على الدوافع الأصلية للسلوك القروى لأنه لكى تنجح التنمية فان الحقيقة التى لا تتغير دائما هو أن الإعانة التنموية أو الخدمات الريفية يجب أن تؤدى إلى الاستجابة السلوكية فيجب على المواطنين بالريف أن يستخدموا الطرق الجديدة أو يزرعوا المحصول الجديد أو يرووا حقولهم من قناة الرى الجديدة ويحرثوا الأرض بالجرار الجديد . .الخ .